١

الرَدّيه

المقاومة أم المساومة فى مواجهة العدو

مركز الدراسات ورد الشبهات «الحوزات العلمية»

مركز الهدف للدراسات

محتويات

٥ المقدّمة

٩ تمهيد

١١ الأمن: ظاهرةٌ تُصنع ولا تُعطى

١٩ التكلفة الأمنيّة للمقاومة؛ استثمارٌ طويل الأمد ورادع

٢٣ الديناميكيّة الدائمة للستراتيجيّات والتكتيكات الأمنيّة للمقاومة

٢٧ توازن الأمن والتهديد في فرضيّة المقاومة

٣١ ٥. المدّ والجزر في المعركة الأمنيّة

٣٣ ديناميكيّة العلاقات الجيوسياسيّة وإعادة بناء الأمن عِبر المقاومة

٣٧ عقيدة المقاومة في الجمهوريّة الإسلاميّة: دفاعيّة لا عدوانيّة

٤٥ دور التفاوض في ثنائيّة المقاومة والتسوية

٥٥ الاستنتاج

المقدّمة

محمد ملك‌زاده[1]
عبد الله الشاهين[2]

لقد غدت ثنائيّة «المقاومة أم المساومة» في عصرنا الحاضر موضع جدلٍ حادّ، حيث انشغل بها السياسيّون وأهلُ الإعلام، ومن ورائهم عامّة الناس، بل إنّ بعض الأطراف تسعى من خلالها إلى تحقيق مآرب غير مشروعة.

إنّ مواجهة الأعداء في ميدان الأمن القومي تضع الحكومات دائمًا أمام خيارين استراتيجيّين: المقاومة أو المساومة. ولكلٍّ من هذين الخيارين أثمانٌ ومنافع قصيرة المدى وبعيدة المدى، وفهمها بدقّة شرطٌ لاختيار سياسةٍ مستقرّة قليلة المخاطر. في هذا البحث، وبالاعتماد على المنهج المقارن-التحليلي، واستثمار المعطيات التاريخيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، جرى تقييم كلفة ومنافع كلٍّ من المقاومة والمساومة

١. عضو الهيئة العلميّة في معهد الثقافة والفكر الإسلامي.
٢. ترجمة/مركز الهدف للدراسات.

في مواجهة التهديدات الخارجيّة. وتشمل الدراسة حالاتٍ مثل: تجربة الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة في النزاعات الإقليميّة، ومسار التسويّة الفلسطينيّة مع الكيان الصهيوني بعد اتّفاقات أوسلو، وتجربة أفغانستان وسوريا وغيرها.

وتُظهر النتائج أنّ المقاومة، وإن استدعت أعباءً في المدى القصير، فإنّها على المدى الطويل تعزّز الردع، وتوطّد التماسك واللحمة الوطنيّة في الداخل، وتصون الاستقلال السياسي، وتؤمّن استقرارًا دائمًا. وأمّا المساومة، فربّما تُخفّف التوتّر وتُحسّن بعض المؤشّرات الاقتصاديّة الآنيّة، غير أنّها غالبًا ما تؤدّي إلى إضعاف الموقع الستراتيجي، وتكريس التبعيّة، ومفاقمة التهديدات الأمنيّة.

وخلاصة القول، أنّ تقييم الكلفة والفائدة لا بدّ أن يُبنى على أفقٍ زمنيٍّ بعيد المدى، آخذاً في الاعتبار طبيعة العدوّ والقدرات الداخليّة. وفي ضوء ذلك، تُثبت التجارب الكثيرة أنّ خيار المقاومة أضمنُ للمصالح الستراتيجيّة وأكثر دواماً.

الشبهات المتفرّعة عن الشبهة الرئيسة

إمكان تحقيق الأمن عبر المساومة.

المقاومة أكثر كلفةً من المساومة.

إمكان الحفاظ على الاستقلال والكرامة الوطنيّة مع المساومة.

المساومة عقلانية، بينما المقاومة عاطفيّة وغير منطقيّة.

تمهيد

في العقود الأخيرة، ولا سيّما بعد التحوّلات الكبرى كحروب غزّة، واستشهاد عددٍ كبير من قادة المقاومة، وسقوط أعدادٍ كبيرة من المدنيّين الأبرياء، وأزمات الشرق الأوسط، غدا خيار «المقاومة» أحد المحاور الأساسيّة في الأدبيّات السياسيّة-الأمنيّة في إيران وسائر البلدان التي تواجه تهديداتٍ خارجيّة.

وغالباً ما يُطرحُ هذا الجدل في إطار صراعٍ فكري بين تيّارين:

تيّارٍ يرى المقاومة سياسةً مُكلِفة تُعيق النموّ الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

وتيّارٍ يعتبرها ضرورةً ستراتيجيّة لحفظ البقاء والاستقلال والكرامة الوطنيّة.

أمّا المنتقدون لخيار المقاومة، فيركّزون عادةً على الأضرار الاقتصاديّة (كالعقوبات، وتراجع الصادرات،

والقيود الماليّة...) والسياسيّة (كالعزلة الدوليّة، والضغوط الدبلوماسيّة)، ويسعون إلى تضخيم الجانب السلبي لهذا الخيار، بالاعتماد على تجارب آنيّة ومؤشرات اقتصاديّة لحظيّة.

غير أنّ الشواهد التاريخيّة والتحليلات الجيوسياسيّة تُبيّن أنّ الدول التي انتهجت خطّ المقاومة، استطاعت في الأمد الطويل أن تُعزّز موقعها الستراتيجي، وقدراتها الردعيّة، ونفوذها الإقليمي. وبالاستناد إلى بعض الأسس النظريّة مثل الردع الفعّال، وتوازن القوى، والأمن المستدام، ينبغي النظر إلى «تكلفة المقاومة» لا بوصفها خسائر أو استهلاكاً، بل باعتبارها استثماراً حيويّاً لحماية الاستقلال، وضمان الأمن القومي، وصيانة المكانة الستراتيجيّة للدولة.

وعليه، فالمقاومة ليست عائقاً أمام التقدّم، بل هي الأرضيّة والضمانة له. وفي هذا البحث، ومن خلال الجمع بين الأسس النظريّة والشواهد العينيّة والإحصائيّة، نبيّن أنّ «تكلفة المقاومة» ليست خسارة، بل استثماراً ضروريّاً بعيد المدى لحماية الاستقلال الوطني وصيانة الأمن القومي.

١. الأمن: ظاهرةٌ تُصنع ولا تُعطى

إنّ الأمن القومي، خلافًا لما يتصوّره البعض، ليس ظاهرةً سلبيّة أو سلعة مستوردة يمكن شراؤها من الخارج أو الحصول عليها مجّانًا. فقد أكّدت نظريّاتٌ عديدة في العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة على الطبيعة «التأسيسيّة» للأمن، وبحسب هذه النظريّات، فإنّ الأمن القومي ليس مفهوماً ثابتاً أو معطى تضمنه القوى الأجنبيّة أو المؤسّسات الدوليّة.

فعلى سبيل المثال، يرى مذهب "الواقعيّة الدفاعيّة" أنّ الدول تسعى إلى تأمين نفسها من خلال إيجاد توازنٍ للقوى والقدرات الدفاعيّة، لا من خلال بسط الهيمنة على الآخرين. ومن جانبٍ آخر، تبرز مفاهيم مثل "بناء الأمن الوطني المستقلّ" التي تؤكّد ضرورة بناء الآليّات الأمنيّة بما يتناسب مع الظروف الداخليّة والخصوصيّات البُنيَويّة لكلّ بلد. ويُفصح هذا

التوجّه عن أنّ الأمن المستدام لا يمكن أن يُستورد أو يُمنَح من الخارج، بل لا يتحقّق إلّا من داخل المجتمع نفسه، وبالارتكاز على قدراته وإمكاناته الذاتيّة.

وفي هذا السياق، يقول آية الله العظمى السيّد علي الخامنئي (حفظه الله) بشأن أثر تفعيل الطاقات الداخليّة في إحباط مؤامرات الأعداء وحفظ أمن البلاد:

"إذا فعّلنا طاقاتنا الداخليّة وركّزنا على قدرتنا الذاتيّة، فإنّ أمريكا وسائر القوى الأخرى لن تملك القدرة على ارتكاب أيّة حماقة، عسكريّةً كانت أم غير عسكريّة، ولن تستطيع أن تشلّ الشعب الإيراني من خلال الضغوط"[1].

الشواهد العينيّة

إنّ التاريخ المعاصر لبلدان مثل إيران، والعراق، وأفغانستان وسوريا، يبرهن على أنّ الأمن المستورَد والمعتمِد على الأجانب، إنّما هو في أفضل الأحوال أمرٌ مؤقّتٌ وعابر. وفي المقابل، فإنّ الأمن المستدام يقتضي وجود بُنى تحتيّة محليّة، وقدرة دفاعيّة مستقلّة، وإرادة وطنيّة راسخة.

تجربة إيران: إنّ الأحداث المرتبطة بإيران قبل

١. آية الله الخامنئي، ضمن بياناته في لقائه مع أهالي محافظة إيلام، https://khl.ink/f/٢٦٣٨٨. ١٣٩٣/٢/٢٣؛

الثورة الإسلاميّة تُظهر بوضوح أنّ الأمن ظاهرة تُصنَع بالاعتماد على القدرات الذاتيّة، لا أنّه عطيّة تُمنَح من القوى الكبرى المهيمِنة. فقد كان نظام الشاه البهلوي الخاضع بشكلٍ كاملٍ للغرب، يظنُّ أنّه قادرٌ من خلال هذا الخضوع على أن يوفّر أمنه؛ غير أنّ تبعيّته للقوى الغربيّة وأمريكا لم تضمن أمن إيران، بل كلّفتها أثماناً ماديّة ومعنويّة باهظة، وجرّت عليها الويلات والتخلّف.

إنّ كلفة مساومة النظام البهلوي مع بريطانيا وأمريكا بدعوى حفظ الأمن، كانت انفصال البحرين عن إيران، في حين أنّ ثمرة مقاومة الجمهوريّة الإسلاميّة وصمودها في وجه الاستكبار العالمي في حرب السنوات الثماني المفروضة، كانت الحفاظ على الوطن ومنع التفريط حتّى بشبرٍ واحد من أرضه.

كما أنّ كلفة غياب المقاومة والاستسلام تمثّلت في فرض المعاهدات المذلّة، كمعاهدتي تركمانچاي وگلستان، على إيران، وما نجم عنها من خسارة مياه هيرمند، ومرتفعات الحدود الأذربيجانيّة، وغيرها.

وبعد انتصار الثورة الإسلاميّة، ومع أنّ كلفة مقاومتنا للاستكبار كانت العقوبات المفروضة على إيران وما تبعها من ضغوط وقيود، إلّا أنّ كلفة المساومة مع العدو

كانت ستفوقها بكثير. بل إنّ عدم خضوع الجمهوريّة الإسلاميّة لعقوبات الغرب قد تحوّل إلى رافعة لتحقيق إنجازاتٍ كبرى، وأثمر مكاسب عظيمة للبلاد.

تجربة العراق: بعد احتلال العراق سنة ٢٠٠٣م من قِبل التحالف الغربي بقيادة الولايات المتّحدة، أصبح المجال الأمني لهذا البلد خاضعاً بالكامل لنفوذ واشنطن. فقد شكّل قرار بول بريمر بحلّ الجيش العراقي وتأسيس قوّة جديدة تحت إشراف المستشارين الأميركيّين، المحور الأساسي لارتباط العراق الأمني بالخارج. وفي هذا السياق، تمّ توقيع الاتفاقيّة الأمنيّة بين بغداد وواشنطن عام ٢٠٠٨م، والتي بدت في ظاهرها خطوةً نحو تقنين انسحاب القوات الأميركيّة، غير أنّ آليّات التدريب والاستخبارات والدعم اللوجستي التي تضمّنتها، ربطت أمن العراق بالهيكل الأمني الذي صاغته الولايات المتّحدة، وأدّت في النتيجة إلى تفاقم الأزمات وانعدام الاستقرار الداخلي.

لقد أثبتت نتائج هذه العلاقة الأمنيّة أنّ الاتّكال على أمنٍ خارجي لا يوفّر استقراراً مستداماً، بل يتبدّد عند وقوع الأزمات. والمثال الأبرز على ذلك هو ظهور تنظيم داعش سنة ٢٠١٤م في العراق؛ إذ سرعان ما انهارت القوّات التابعة للجيش أمام هذا التنظيم، وسقطت

مدينة الموصل خلال أيّامٍ معدودة. في تلك اللحظة، لم يكن هناك ما يحول دون انهيار العراق بالكامل سوى التعبئة الشعبيّة (الحشد الشعبي)[١] بدعمٍ استشاري وإنساني من إيران. وقد برهنت هذه التجربة على أنّ الأمن الحقيقي يُصنَع بالإرادة الوطنيّة والقدرات الذاتيّة، لا بالاعتماد على القوى الأجنبيّة.

تجربة أفغانستان: لقد شكّل الانهيار المفاجئ للبنية الأمنيّة والسياسيّة في أفغانستان عقب انسحاب القوات الأميركيّة، مثالاً واضحاً على هشاشة الأمن الذي لا يستنِد إلى الجذور المحليّة؛ فالقوّات العسكريّة والأمنيّة التي جرى إعدادها بدعمٍ وتدريبٍ خارجيّين تفكّكت في أقلّ من أحد عشرَ يوماً أمام تقدّم حركة طالبان. وقد دلّ هذا الحدث على أنّ الأمن المفروض من الخارج، ما لم يستند إلى أسسٍ وطنيّة، هشٌّ وعاجزٌ عن ضمان بقاء أيّ نظام. فالاعتماد المطلق على المعونات الأجنبيّة، دون بناء القدرات الداخليّة، ينتهي إلى استقلالٍ هشّ يفضي بدوره إلى انهيار الأمن وفقدان السيطرة على وحدة الأرض والسيادة.

تجربة سوريا: في تسعينيات القرن العشرين وبداية

١. والذي تشكل نتيجة الفتوى التي أصدرها المرجع الأعلى يومها في النجف الأشرف السيد علي السستاني (حفظه الله). المترجم

الألفيّة الثانية، ساد لدى بعض النخب السياسيّة والاقتصاديّة السوريّة اعتقادٌ بأنّ الابتعاد التدريجي عن محور المقاومة، وفتح قنوات الحوار والتسوية مع الغرب، بل ومع تل أبيب، سيُكسب سوريا أمناً واستقراراً طويل الأمد؛ غير أنّ الوقائع الميدانيّة، بعد اندلاع الأزمة، أثبتت أنّ هذا النهج لم يحقّق الأمن، بل زاد من هشاشة الدولة. فلم تُقدّم الولايات المتّحدة ولا الكيان الصهيوني أمناً للشعب السوري، بل أسهما في تدمير البُنى التحتيّة وتغذية الحرب الداخليّة وتعميق الأزمة. وهكذا أظهرت التجربة أنّ قطع الارتباط بجبهة المقاومة على أمل الحصول على «أمنٍ ممنوح» من أميركا وإسرائيل لم يفضِ إلّا إلى مزيدٍ من التدهور والأزمات. فالأمن الممنوح ليس إلّا وسيلة ضغط وابتزاز، بينما الأمن المستدام لا يتحقّق إلّا بصناعةٍ داخليّة وبناء تحالفاتٍ ستراتيجيّة مع شركاء موثوقين ومتوافقين في الأهداف.

تجربة ليبيا: ومن الأمثلة التاريخيّة أيضاً، تراجع العقيد معمّر القذّافي، زعيم ليبيا، أمام ضغوط الولايات المتحدة وعقوباتها، وتنازله عن قدرات بلاده الصاروخية والدفاعية المستقلة. ففي ١٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٣م أعلن القذّافي، طمعاً في رفع العقوبات،

عن تخلّيه عن كلّ معدّاته النوويّة وصواريخه بعيدة المدى. غير أنّ هذه الخطوة لم ترفع العقوبات عن ليبيا، بل مهّدت الطريق لشنّ هجماتٍ شاملة دمّرت البلاد وأدخلتها في فوضى عارمة.

التجربة الفلسطينيّة–اللبنانيّة: كما أنّ استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتصاعد المجازر بحقّ شعبها جاء نتيجة عقودٍ من المساومة التي انتهجتها قيادات السلطة الفلسطينيّة؛ فبعد العشرات من جولات التفاوض والتنازلات المتكرّرة، لم ينل الفلسطينيّون سوى شريطٍ ضيّق من أرضهم، هذا إلى جانب ربطهم أمنهم وسيادتهم بإرادة العدوّ. وفي المقابل، برهنت تجربة جنوب لبنان أنّ المقاومة هي السبيل الأنجع للتحرير؛ فقد تمكّن حزب الله والشعب اللبناني، عِبر الصمود والاعتماد على قدراتهم الدفاعيّة الذاتية، من دحر الاحتلال الصهيوني وتحرير الأرض.

إنّ جميع هذه التجارب تُثبت أنّ الأمن إذا لم يُبنَ على ركائز محليّة، شعبيّة ومستقلّة، فإنّه ينهار سريعاً في مواجهة الأزمات المفتعلة من الخارج. فالأمن الممنوح من القوى الأجنبيّة ليس عطاءً بلا مقابل، بل هو أداةٌ لفرض الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة، في حين أنّ الأمن المستدام هو ثمرةُ بناءٍ داخلي وإرادةٍ وطنيّة مستقلّة.

٢. التكلفة الأمنيّة للمقاومة: استثمارٌ طويل الأمد ورادع

غالبًا ما يصوّر معارضو "المقاومة" التكاليف العسكريّة والأمنيّة المرتبطة بها على أنّها عبءٌ إضافي على الاقتصاد ونوعٌ من "هدر الموارد"، في حين أنّ هذه التكاليف تُعدّ في الحقيقة بمثابة تأمين مؤكَّد لبقاء الدولة واستقلالها، واستثماراتٍ حيويّة في الردع والوقاية من أضرارٍ لا يمكن تعويضها. فلا توجد دولة، حتّى أغناها، قادرة على البقاء دون تخصيص موارد لضمان أمنها القومي. كما أنّ انسحاب القوّات الأمريكيّة من أفغانستان والانهيار السريع للبنية السياسيّة التابعة لها، قد أظهر أنّ إلغاء التكاليف الواقعيّة للمقاومة يؤدّي إلى انهيارٍ متسارع في الأمن.

شواهد عينيّة-إحصائيّة

لا شكّ أنّ جميع الدول والقوى العالميّة تسعى دائماً إلى إنفاق مبالغ ضخمة من أجل أمنها واستقرارها، ولا

تعتبر هذه النفقات هدراً للموارد. فعلى سبيل المثال، يمكن الاستناد إلى ميزانيّة الدفاع لدول حلف الناتو. فوفقاً للتقرير السنوي لحلف الناتو للعام ٢٠٢٣م، بلغ متوسط ميزانيّة الدفاع للدول الأعضاء في هذا الحلف نسبة ٢٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. وقد وصلت هذه النسبة في دولٍ كبرى مثل الولايات المتّحدة إلى ٣٫٤٪، وفي روسيا إلى ٤٫١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. وتعتبر هذه الدول تلك النفقات الضخمة استثماراً ضروريّاً لتحقيق "الردع" والحفاظ على أمنها في مواجهة التهديدات المحتمَلة. وفي السياق ذاته، يمكن الإشارة إلى مقارنة ميزانيّة الدفاع الإيرانيّة مع الدول المجاورة. فبحسب تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام ٢٠٢٢م، بلغ متوسط ميزانيّة الدفاع في إيران أقلّ من ٣٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. وهذه النسبة تُعدّ أقلّ بكثير مقارنةً بجيرانها الإقليميّين، مثل المملكة العربيّة السعوديّة التي خصّصت ٦٫٦٪ من ناتجها المحلّي الإجمالي للنفقات العسكريّة. وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة، فقد تمكّنت الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من إدارة التهديدات الأمنيّة الخطيرة ضمن ستراتيجيّة المقاومة، والدفاع عن مصالحها الوطنيّة في مواجهة الهجمات الخارجيّة.

وهذا يدلّ على أنّ "المقاومة" لا تعني بالضرورة الإنفاق الباهظ، بل تعني الاستخدام الأمثل والستراتيجي للموارد المتاحة لتحقيق ردعٍ فعّال.

٣. الديناميكيّة الدائمة للستراتيجيّات والتكتيكات الأمنيّة للمقاومة

إنّ البيئة الدوليّة فضاءٌ متغيّر وديناميكي، وغير قابل للتنبّؤ. وتؤكّد "الواقعيّة السياسيّة"، بوصفها إحدى أبرز نظريّات العلاقات الدوليّة، على هذه الحقيقة، وهي أنّ الدول في حالةٍ دائمة من التكيّف مع التحوّلات والتغيّرات البيئيّة. وبناءً عليه، ينبغي مراجعة وتطوير الستراتيجيّات والتكتيكات الدفاعيّة-الأمنيّة للدولة بما يتناسب مع التطوّرات والأحداث العالميّة والإقليميّة والمحليّة، للحفاظ على فعاليّتها. فعلى سبيل المثال، انتقل محور المقاومة في مواجهته مع الكيان الصهيوني من الحروب التقليديّة إلى نمط الحرب المركَّبة والحرب السيبرانيّة. وهذه الديناميكيّة، التي تتجلّى في الاستثمار في التكنولوجيا، والتدريب، وبناء الشبكات الإقليميّة، وغيرها من التكتيكات الأمنيّة، لا تُعرَّف إلّا ضمن إطار المقاومة وليس

التسوية. فالمشكلة الأساسيّة تكمن في أنّ التسوية تُنتج التبعيّة، وتُقيّد القدرة على تغيير التكتيك. ومن هنا، فإنّ الدولة التي تسلك طريق التسوية، بما أنّها لا تملك استقلالاً ذاتيّاً، ستفتقر ستراتيجيّاتها وتكتيكاتها الأمنيّة إلى الديناميكيّة اللازمة، فضلاً عن أنّ الطرف المقابل -أيّ القوّة المهيمِنة- يستخدم "لعبة الاتّفاق" للتحكّم في سلوك الدولة الخاضعة، ويجرّدها من الحُريّة الكاملة في اتّخاذ القرار. وبعبارةٍ أبسط، يشبه الأمن سباقاً ديناميكيّاً؛ فإن كانت الديناميكيّة في المقاومة أداةً لنموّ القوّة والقدرات الوطنيّة، فإنّها في التسوية تتحوّل أحياناً إلى مجرّد تكلفة للبقاء على الوضع القائم.

شواهد عينيّة

إنّ نجاح جبهة المقاومة في إحباط بعض المخطّطات الأمريكيّة في سوريا والعراق، والذي تحقّق عبر تكتيكات عملياتيّة ديناميكيّة مستمرّة، هو ثمرة هذا التكيّف العملي. ففي العراق، بعد ظهور تنظيم داعش، شهدنا تحوّلاً في استراتيجيّة قوّات المقاومة، عندما شكّل ظهور هذا التنظيم الإرهابي في العام ٢٠١٤م تهديداً خطيراً للمنطقة ولأمن العراق. ففي مواجهة هذا التهديد، غيّرت قوّات المقاومة في العراق ستراتيجيّتها

الدفاعيّة السابقة، إلى "الهجمات الاستباقيّة"، وقد ساهم هذا التحوّل التكتيكي -الذي استهدف مواجهة التهديد بشكلٍ فعّال لمنع انتشاره- بدورٍ كبير في تحرير الموصل وهزيمة داعش نهائيّاً في العراق. يُظهر هذا المثال أنّ المقاومة، في مواجهة التهديدات الجديدة، قادرة على مراجعة وتكييف تكتيكاتها؛ وهو أمرٌ لا يتحقّق في فرضيّة التسوية.

٤. توازن الأمن والتهديد في فرضيّة المقاومة

في ميدان العلاقات الدوليّة، يُمكن أن يُنظر إلى تعزيز الأمن أو تنمية القدرات لدى طرفٍ ما، على أنّه تهديد للطرف المقابل، والعكس صحيح. وهذا يعني أنّ بناءنا للأمن يتزامن مع سعي العدو لبناء أمنه من خلال تقويض أمننا؛ وهذه المنافسة في المجال الأمني قد تُفضي إلى حالةٍ من التوازن والردع. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدّي تعزيز الموقع الجيوسياسي لإيران في الخليج إلى إضعاف مواقع الأعداء الإقليميّين والدوليّين. وهذه العلاقة المتبادلة، التي تستدعي اليقظة والاستعداد الدائم، هي ثمرة المقاومة، وتُؤدّي إلى خلق توازنٍ أمني في مواجهة تهديدات العدو. أمّا في فرضيّة التسوية والتخلّي عن المقاومة، فإنّ هذا التوازن الأمني ينهار، ويصبح تعزيز أمن العدو على حساب تدمير أمننا الوطني.

شواهد عينيّة

منذ عام ٢٠٢٤م، أدّى تصاعد القدرات الدفاعيّة للقوّات المسلّحة اليمنيّة وحلفائها -كردّ فعلٍ على هجمات الكيان الصهيوني على قطاع غزّة- إلى تعطيلٍ مباشر لأمن الملاحة الإسرائيليّة. وهذا الوضع يُجسّد مبدأً أساسيّاً مفاده أنّ تعزيز قدرة الردع لدى طرفٍ ما (اليمن) يؤثّر مباشرةً في الحسابات الأمنيّة للطرف الآخر (إسرائيل)، ويضعه أمام تحدّياتٍ حقيقيّة. ومن جهةٍ أخرى، فإنّ محاولات إسرائيل لتأمين طرقها البحريّة أدّت إلى تصعيد التوتّر والمواجهات. وبناءً على كلّ ذلك، تُظهر هذه العلاقة الديناميكيّة أنّ "المقاومة" ليست ردّ فعل سلبي، بل هي فعلٌ إيجابي لإعادة تعريف ميزان القوى وتأمين المصالح الأمنيّة في مواجهة التهديدات.

ومن الشواهد الأخرى، تنامي القوة الصاروخيّة والطائرات المسيّرة الإيرانيّة في مواجهة تهديدات الولايات المتّحدة الأمريكيّة، حيث نجحت في معالجة التهديدات الأمريكيّة والإسرائيليّة ضدّ المصالح الإيرانيّة، وخلقت حالةً من الردع الفعّال. فإيران اليوم، بفضل مدى ودقّة صواريخها الباليستيّة وصواريخ كروز، قادرة على استهداف البُنى التحتيّة العسكريّة

والاقتصاديّة الحيويّة لأعدائها ضمن نطاقٍ يتجاوز ٢٠٠٠ كيلومتر. وهذا يعني ارتفاع تكلفة أيّ حربٍ مباشرة ضدّها من قِبل أمريكا وإسرائيل، إذ لم يعد بإمكانهما التعويل على هجومٍ أحادي الجانب دون ردّ. كما مكّنت الطائرات المسيّرة الاستطلاعيّة والقتاليّة إيران من توسيع عمقها الدفاعي إلى ما وراء الحدود؛ فهي تُستخدم لاكتشاف التهديدات قبل وقوعها، ولضرب النقاط الحسّاسة للعدو فورًا. لا شكّ أنّ هذا الردع الواقعي هو ثمرة المقاومة، بينما لا تُنتج التسوية غير التنازل عن القوّة الدفاعيّة والتعرّض للمزيد من التهديدات. أمّا في الظروف الراهنة، فإنّ المقاومة، بقدراتها الصاروخيّة وطائراتها المسيَّرة وتقنياتها العسكريّة المتطوّرة لم تُحصّن إيران فحسب، بل ساهمت في تعزيز أمن وقوّة شركائها الإقليميّين أيضاً.

٥. المدّ والجزر في المعركة الأمنيّة

لا ريبَ أنّ التاريخ يزخر بالأمثلة التي تُثبت أنّ النصر والهزيمة في المعارك العسكريّة والأمنيّة أمرٌ متقلّب وغير مستقر، وأنّـه لا ضمـانَ في المواجهات الأمنيّة لتحقيق نصرٍ دائمٍ وكامل. هذا وتؤكّد التعاليم الدينيّة هذه الحقيقة أيضاً. فعلى سبيل المثال، ورد في القرآن الكريم: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران، الآية ١٤٠]. تُعبّر هذه الآية بوضوح عن الطبيعة المتغيّرة للنصر والهزيمة في الصراعات؛ ففي بعض الغزوات والمعارك التي خاضها رسول الله (صلّى الله عليه وآلـه)، وقعت هزائم ظاهريّة للمسلمين، إلّا أنّ رسـول الله لـم يتخلَّ عـن المقاومة، بـل طمأن المسلمين بـأنّ النصر النهائي يتحقّق ضمن السُنن الإلهيّة، وبالتمسّك بمسار المقاومة.

شواهد عينيّة

هناك شواهد متعدّدة في تاريخ الإسلام على الهزائم المؤقّتة التي لحقت بالمسلمين أمام أعدائهم؛ وتُعدّ غزوة أُحد، التي وقعت في السنة الثالثة للهجرة، مثالاً مناسباً في هذا السياق. ففي هذه المعركة، وعلى الرغم من حضور رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، مُنيَ المسلمون بهزيمةٍ مؤقّتة بعد انتصاراتٍ أوّليّة، غيرَ أنّ هذا الحدث الجلل لم يُؤدّي إلى الإحباط أو الانكفاء، بل أدّى إلى مراجعة جوهريّة في الستراتيجيّات والتكتيكات العسكريّة للمسلمين في الحروب اللاحقة. وتُظهر هذه التجربة أنّ الهزائم المؤقّتة تُعدُّ جزءاً من مسار الكفاح، ولا ينبغي أن تؤدّي إلى وقف المقاومة، بل لا بدّ من استخلاص الدروس والعِبر منها لتعزيز أهداف المواجهة في المراحل التالية. فالتكلفة في هذا السياق، لا تعني خسارة المعركة، بل تعني التعلّم والاستعداد للانتصارات القادمة؛ وعليه، لا ينبغي أن تؤدّي بعض الهزائم إلى اليأس أو التخلّي عن المقاومة.

٦. ديناميكيّة العلاقات الجيوسياسيّة وإعادة بناء الأمن عِبر المقاومة

إنّ البيئة الجيوسياسية العالميّة مثل صفحةٍ سائلة لا تستقرّ على حال؛ فعلاقات القوى في النظام الدولي تتغيّر باستمرار لأسبابٍ متعدّدة، من التحوّلات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة إلى التغيّرات الاجتماعيّة والآيديولوجيّة، وهلمَّ جرّا. وقد تتبدّل التحالفات والائتلافات السياسيّة خلال سنواتٍ قليلة، فيتحوّل أعداء الأمس إلى شركاء اليوم، وتفقد القوى المهيمِنة مكانتها نتيجةً لتراجعٍ نسبي أو مطلق في قدراتها. ومن الأمثلة على ذلك: أفول الإمبراطوريّة البريطانيّة في القرن العشرين، وانهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيّات ذلك القرن، وتراجع نفوذ الولايات المتّحدة في العقد الأخير. وهذه الديناميكيّة لا تؤدّي إلى انهيار النظُم أو نشوء نُظُمٍ جديدة، بل تُعيد أيضاً تعريف مفهوم "الأمن" ووسائل تحقيقه. ففي النُظم الناشئة، تُعاد صياغة

التحالفات الأمنيّة، وخطوط الجبهات، وحتّى تقنيات الردع.

وفي مثل هذه الظروف، يُمكن لستراتيجيّة "المقاومة" -سواءٌ أكانت عِبر الحفاظ على القدرة الرادعة أم من خلال بناء شبكاتٍ إقليميّة- أن تُسهم في بقاء الموقع الستراتيجي للفاعل، بل وتمنحه أيضاً القدرة على لعب دورٍ حاسم في تشكيل النظام الأمني المستقبلي خلال لحظات التحوّل.

وبعبارةٍ أخرى، ليست المقاومة حالةً انفعاليّة أو دفاعيّة بحتة، بل تُعدّ نوعًا من الاستثمار للمستقبل؛ إذ إنّ الفاعلين الذين حافظوا على قدرتهم على المقاومة والصمود، يمكنهم أن يحظوا بمكانةٍ أعلى في النظام الجديد، تماماً كما استطاعت بعض دول محور المقاومة، في أعقاب حرب الثلاثة والثلاثين يوماً (٢٠٠٦م) بين لبنان (حزب الله) والكيان الصهيوني أو أزمة سوريا (٢٠١١م)، أن توسّع نفوذها الإقليمي.

شواهد عينيّة

تُعدُّ عودة سوريا إلى جامعة الدول العربيّة في العام عام ٢٠٢٣م شاهداً مناسبًا على هذا الادّعاء؛ فبعد أكثر من عقدٍ من تعليق عضويّة سوريا في الجامعة العربيّة،

استطاعت هذه الدولة، من خلال مقاومتها للتيّارات الانقلابيّة المدعومة من القوى الأجنبيّة، أن تعود مجدّداً إلى هذا الإطار الإقليمي. ولو استمرّت ستراتيجيّة المقاومة، لكان هذا التحوّل خطوةً مهمّة نحو إعادة بناء جزءٍ من الأمن الداخلي والعلاقات الإقليميّة. وعلى الرغم من أنّ هذه العودة كانت مكلِفة، حيثُ كلّفت الحرب الأهليّة والأزمة الإنسانيّة في سوريا أثمانًا باهظة، فإنّ مقاومة الدولة والشعب السوري في وجه القوى التكفيريّة وداعميها الأجانب حالت دون الانهيار الكامل للدولة وتحوّلها إلى "دولةٍ فاشلة". وهذه المقاومة، إلى جانب الحفاظ على بقاء الدولة المركزيّة، قد مكّنت سوريا من العودة إلى المعادلات الإقليميّة والسعي نحو إعادة الإعمار. ولكن في السنوات التالية، ومع ضعف المقاومة وانهيار الدولة المركزيّة، وصعود جماعات تابعة وعميلة للولايات المتّحدة والكيان الصهيوني، تعرّضت البُنى التحتيّة العسكريّة والاقتصاديّة السوريّة للتدمير الكامل على يد إسرائيل، وهو ما فرض تكاليف أشد وأثقل على البلاد.

٧. عقيدة المقاومة في الجمهوريّة الإسلاميّة: دفاعيّة لا عدوانيّة

من أكثر الاتهامات شيوعاً، والتي يوجّهها المعارضون والمنتقدون لستراتيجيّة "المقاومة"، هو وصفها بـ"النزعة الحربيّة" أو "الميول العدوانيّة"، وكأنّ كلّ شكلٍ من أشكال القدرة الدفاعيّة والردعيّة يؤدّي بالضرورة إلى سياسةٍ هجوميّة. غير أنّ هذا التصوّر، بدلاً من أن يستند إلى الوقائع الميدانيّة والتاريخ المعاصر، هو نتاج دعايةٍ إعلاميّة وحربٍ نفسيّة تهدف إلى تقويض شرعيّة محور المقاومة. ومع ذلك، فإنّ دراسة الأسس النظريّة لعقيدة الأمن في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة تُظهر أنّ أسس هذه العقيدة تقوم على الدفاع الفعّال، والردع متعدّد الطبقات، وحماية السيادة الوطنيّة.

تؤكّد المبادئ الدستوريّة للجمهوريّة الإسلاميّة (المادّتان ١٥٢ و١٥٤) على "عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للآخرين" ودعم "الشعوب المستضعفة"،

وهـذه الـمـبـادئ تُـعـدُّ الـمـرجـعـيّـة الـرسـمـيّـة لجميع السياسات الأمنيّة للدولة:

المادّة ١٥٢: تقوم السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة على رفض جميع أشكال الهيمنة والرضوخ لها، والحفاظ على الاستقلال الشامل ووحدة الأراضي، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم التعهّد أمام قوى الهيمنة، وإقامة علاقات سلميّة متبادلة مع الدول غير المحاربة.

المادة ١٥٤: تَعتبر الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة سعادة الإنسان في المجتمع البشري كلّه هدفاً لها، وأنّ الاستقلال والحُريّة وحُكم الحقّ والعدل حقٌّ لجميع شعوب العالَم. ولذلك، فإنّها، مع الامتناع الكامل عن التدخّل في الشؤون الداخليّة للشعوب الأخرى، تدعم النضال المشروع للمستضعَفين ضدّ المستكبرين في أيّ مكانٍ في العالَم.

تُظهر هذه المبادئ بوضوح أنّ هدف السياسة الخارجيّة الإيرانيّة ليس توسيع النفوذ عن طريق العدوان، بل هو الدفاع عن المصالح الوطنيّة والامتناع عن فرض الهيمنة أو الخضوع لها. وعلى أرض الواقع، لم تكن الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، خلال العقود الأربعة من عمرها، البادئة بأية حربٍ أو عدوان، بل حتّى في الحرب

المفروضة عليها التي استمرّت ثماني سنوات، كان نهجها قائمًا على صدّ العدوان ثمّ السعي إلى تحقيق سلامٍ عادل. كما أنّ التعاون والاتّفاقات الأمنيّة والعسكريّة، التي أقامتها إيران مع الدول المجاورة والإقليميّة والدوليّة، كانت مشروطةً بطلب ورغبة الحكومات أو الجهات الشرعيّة في الطرف المقابل.

شواهد عينيّة

تُعدّ الشراكة بين إيران والحكومة الشرعيّة في سوريا مثالاً بارزاً على هذه السياسة. فقد بدأت هذه العلاقة الثنائيّة منذ انتصار الثورة الإسلاميّة، وتوطّدت بعد أزمة عام ٢٠١١م، بناءً على طلبٍ رسمي من دمشق. وشملت هذه الشراكة التدريب، ونقل الخبرات، والتنسيق السياسي والأمني، ممّا ساهم ذلك في تعزيز قدرة الردع لدى سوريا. غير أنّ التغيّرات السياسيّة في سوريا، حينما اتّجهت بعض النُخب نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، وإسرائيل، وبعض خصوم إيران الإقليميّين، واستقطبوا عدداً كبيراً من السوريّين إلى هذا التوجّه، أدّت إلى حدوث فجوةٍ في التعاون بين البلدين. ونتيجةً لذلك، تراجعت بعض القدرات الأمنيّة السوريّة، ونشطت شبكات نفوذ الأعداء؛ وهذا ما شكّل أحد أسباب اندلاع الأزمة الداخليّة والحرب المركّبة ضدّ دمشق.

على أيّة حال، تُظهر تجربة سوريا أنّ عقيدة الأمن في الجمهوريّة الإسلاميّة تقوم على "بناء الأمن التشاركي"، أي خلق وتعزيز أمنٍ مشترك مع الشركاء، لا فرض الأمن أو الهيمنة العسكريّة. وكلّما ضعفت هذه الروابط الأمنيّة، لم يتضرّر أمن الشريك فحسب، بل أصبح المحيط الأمني الإقليمي أكثر اضطرابًا. تُثبت هذه الحقيقة أنّ الاعتماد المفرط على الدبلوماسيّة أو التسويّة، دون دعمٍ من القوّة والقدرة الدفاعيّة الداخليّة، ودون إرادةٍ قويّة للمقاومة في وجه الضغوط الخارجيّة، قد يؤدّي إلى تراجع الموقع الأمني وازدياد التبعيّة بشكلٍ ضارّ ومدمّر.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إنّ العقيدة الأمنيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة قد تأسّست على مبدأ المقاومة، الذي يُعدُّ مبدأً دفاعيّاً لا عدوانيّاً. وقد صرّح آية الله العظمى السيّد علي الخامنئي (حفظه الله)، في معرض المقارنة بين تكلفة المقاومة وتكلفة التسوية، بأنّ المقاومة وإن كان لها تكلفة، إلّا أنّ التجارب التاريخيّة تُثبت أنّ تكلفة الاستسلام تفوق بكثير تكلفة المقاومة.

وقد أشار سماحته إلى تجارب متعدّدة في الماضي والحاضر، قائلاً:

"المقاومة بالطبع لها تكلفة، وليست بلا ثمن، إلّا أنّ تكلفة الاستسلام أمام العدو أكبر من تكلفة المقاومة بكثير؛ فحينما تستسلم أمام العدوّ، عليك أن تدفع الثمن. لقد كان نظام الشاه مستسلماً لأمريكا؛ كان يمنحها النفط، والمال، والجزية، ويتلقّى الإهانة! واليوم، الحكومة السعوديّة كذلك؛ تدفع المال، وتمنح الدولار، وتتّخذ المواقف وفقاً لرغبة أمريكا، وتُهان، إذ يُقال لها "البقرة الحلوب"! لا شكّ أنّ تكلفة التسوية، وتكلفة الاستسلام، وتكلفة غياب المقاومة، تفوق بكثير تكلفة المقاومة؛ فهي تكلفة ماديّة، وتكلفة معنويّة أيضًا"[١].

وبناءً على هذا المنطق العقلي، يؤكّد السيّد الخامنئي على ضرورة مقاومة النظام الإسلامي في الجمهوريّة الإسلاميّة للحكومة الأمريكيّة المتغطرسة، ويقول إنّه لا ينبغي لأحد أن يشكّك في هذه الضرورة أو يتصوّر أن التسوية مع أمريكا قد تُخفّف من مشاكل النظام السياسي؛ وذلك أنّ الدول التي استسلمت لمطالب أمريكا المفرطة، قد تكبّدت خسائر أكبر:

"يظنّ البعض أنّ الدولة إذا استسلمت لمطالب

١. آية الله السيّد علي الخامنئي، خطابه في الذكرى الثلاثين لرحيل الإمام الخميني (رضوان الله عليه)، بتاريخ ١٤ خرداد ١٣٩٨هـ.ش / ٤ حزيران ٢٠١٩م، https://khl.ink/f/٤٢٧٥٨.

أمريكا وسياساتها، فإنّها ستجني المنافع من وراء ذلك، بينما الواقع هو أنّ الدول التي خضعت لابتزاز أمريكا، كانت الأكثر تضرّراً، وكانت مشاكلها أعظم"[1].

كما يؤكّد سماحته على منطقيّة المقاومة وثمارها مقارنةً بالاستسلام، قائلاً:

"أمّا البعض فيقدّمون وصفةً أخرى، حيثُ يقولون: فلنستسلِم حتّى لا يتآمر العدوّ علينا. لا يعلم هؤلاء أنّ تكلفة الاستسلام تفوق بكثير تكلفة المقاومة والصمود. نعم، قد تكون للمقاومة تكلفة، ولكن لها مكاسب عظيمة تساوي مئات أضعاف تلك التكلفة، وهي ذات قيمة كبيرة للشعوب. أمّا الاستسلام أمام عدوٍّ عنيد ولجوج وخبيث، فلا يجلب سوى الهوان، والذل، وفقدان الهويّة. هذه سُنّةُ الله التي لا تتبدّل... إنّ الله تعالى لن يُنقصكم شيئاً من ثوابكم على هذا الجهاد"[2].

هذا وتُعتبر مقاومة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة

١. آية الله السيّد علي الخامنئي، خطاب بمناسبة ذكرى ميلاد الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله) وولادة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، بتاريخ ١٣ آبان ١٣٩٩هـ.ش / ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠م؛ https://khl.ink/f/46771.

٢. آية الله السيد علي خامنئي، خطاب في مراسم تخريج طلبة جامعة الإمام الحسين (عليه السلام)، بتاريخ ٩ تير ١٣٩٧هـ.ش / ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٨م؛ https://khl.ink/f/40055.

من أجل الحفاظ على الصناعات النوويّة شاهداً آخر يُثبت أنّ تكلفة المقاومة أقلّ بكثير من تكلفة التسوية والاستسلام. فبعد انتصار الثورة الإسلاميّة، وقيام شركة "زيمنس" الألمانيّة بفسخ عقد بناء محطّة بوشهر النوويّة من طرفٍ واحد، اتّجهت إيران إلى روسيا والصين لاستكمال المشروع. وفي عامي ١٣٧١ و١٣٧٢هـ.ش، تمّ توقيع مذكّرة تفاهم ثمّ تلاها عقد لتزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي بين إيران وروسيا. وفي الوقت ذاته، تمّ توقيع عقدين مع الصين لبناء محطّتين بحثيّتين بقدرة ٣٠٠ ميغاواط، بالإضافة إلى مشروع UCF؛ إلّا أنّ هذه العقود أُلغيت بسبب تدخّلات أمريكا، ودُفعت غرامة قدرها ١٧ مليون دولار من الجانب الصيني. وبعد فسخ العقود، لم تستسلم إيران لجميع تلك الضغوط، بل واصل العلماء والمهندسون الإيرانيّون جهودهم المضاعفة لإنجاز مشروع UCF في أصفهان، وتمّ تشغيله عام ١٣٨٣هـ.ش، بتكلفةٍ أقلّ ومدّةٍ زمنيّةٍ أقصر بكثير ممّا كان في العقد الصيني. لقد أدّى صمود إيران في الحفاظ على الصناعة النوويّة واستكمالها، إلى امتلاكها لهذه التقنية المتقدّمة والمفيدة في مختلف الصناعات، كما رفع تكلفة مواجهتها مع القوى الاستكباريّة.

تُظهر الحقائق القائمة والتجارب المتعدّدة أنّ الاستسلام لضغوط الغرب بقيادة أمريكا، بهدف التخلّي عن الصناعة النوويّة أو القوّة الصاروخيّة، لم يكن ليُسهم في رفع العقوبات أو إلغاء التهديدات، بل كان سيُفضي إلى توسيع ظلّ الحرب وعواقبها على إيران.

٨. دور التفاوض في ثنائيّة المقاومة والتسوية

يسعى بعض المحلّلين والسياسيّين، تحت غطاء "الاعتدال الظاهري"، إلى تحويل هذه الثنائيّة "المقاومة–التسوية" إلى ثلاثيّة "المقاومة–التفاوض–التسوية"، بهدف الإيحاء بأنّ التفاوض مسارٌ مستقلّ ومنفصل عن منطق المقاومة أو التسوية. ولكن، وفقاً للمنطق الستراتيجي ومن منظور الفقه السياسي الإسلامي، فإنّ التفاوض في جوهره ليس ستراتيجيّةً مستقلّة، بل هو أداة وظيفيّة، وتكمن مشروعيّته في الإطار الذي يُمارَس فيه.

٨-١. التفاوض المشروع؛ في ظلّ المقاومة

التفاوض المقبول من وجهة نظر الإسلام هو ذلك الذي يتم فيه الحوار مع الطرف المقابل دون التفريط بالخطوط الحمراء، والقيم، والمصالح الأساسية للأمة الإسلاميّة.

وتُعدّ هذه المفاوضات وسيلة لإدارة الأزمات، وكسب الوقت، أو تقليص التهديدات، مع الحفاظ على العزة والاقتدار الوطني.

ومن أمثلتها: مفاوضات صلح الحديبية في عهد النبي ﷺ، التي رغم بنودها الظاهرية غير المتكافئة، أدّت إلى تقوية صف المسلمين وجذب قبائل متعددة إلى الإسلام.

لكن بعد أن نقض المشركون بنود الاتفاق، ورغم محاولة أبي سفيان التفاوض مع النبي ﷺ للحفاظ على المعاهدة، فقد رُفض طلبه بشكل حاسم، ولم يقبل النبي ﷺ التفاوض معه.

٨-٢. التفاوض غير المشروع؛ ضمن التسوية أو الاستسلام

يُعدُّ تفاوض الدولة الإسلاميّة مع الأعداء غير مشروع من منظور الإسلام، إذا جرى في حالة ضعفٍ كامل، والقبول بشروطٍ مفروضة، أو التخلّي عن المبادئ والأهداف الإسلاميّة. ومع ذلك، قد تضطرّ الدولة الإسلاميّة أحياناً إلى التفاوض مع الأعداء لكسب الوقت أو التقليل من التهديدات، بشرط عدم التفريط بالمبادئ والقِيَم الإسلاميّة. وهذا لا يُعدُّ تسويةً أو تخلّياً عن المقاومة، بل يُصنّف ضمن سياق المقاومة نفسها.

في هذا السياق، طرح قائد الثورة الإسلاميّة مفهوم "المرونة البطوليّة"، أي أنّ المرونة التكتيكيّة يمكن أن تكون جزءاً من المقاومة، بشرط أن تبقى المبادئ الأساسيّة غير قابلة للمساومة. وقد استخدم سماحته في بيان سيرة أهل البيت عليهم السلام مفهوم "الإنسان ذو المئتين والخمسين سنة"، ليُثبت أنّ جميع الأئمّة عليهم السلام، رغم اختلاف الظروف والأساليب، قد سلكوا طريقاً واحدًا من المقاومة:

الإمام الحسن عبر الصلح الاستراتيجي، الإمام الحسين عِبر ثورة عاشوراء، السيّدة الزهراء والإمام السجّاد عبر الأساليب الثقافيّة والروحيّة، الإمام الباقر والإمام الصادق عبر الجهاد العلمي، وحتّى مسألة "التقيّة" كلّها تُعدّ مظاهر مختلفة للمقاومة.

؟؟؟وبالتالي، فإنّ مقاومة الإمام الحسين (عليه السلام) ليست المثال الوحيد للمقاومة، بل هناك نماذج أخرى يمكن -وفقاً لتعبير قائد الثورة- أن تُفهم ضمن إطار "المرونة البطوليّة"، وهي تجلّياتٌ للمقاومة في مواجهة نظام الهيمنة. وعليه، يمكن القول إنّ المقاومة تشمل منظومة متكاملة تمتدّ من الجهاد والمواجهة المسلّحة إلى الدبلوماسيّة والتفاوض المشروع؛ ولكن متى ما خرج التفاوض عن إطار المبادئ

والقِيَم، فإنّه يتحوّل من المقاومة إلى التسوية، ويتغيّر جوهره بالكامل.

شواهد عينيّة

لتوضيح الحدود الفاصلة بين "التفاوض في ظلّ المقاومة" و"التفاوض في ظلّ التسوية"، يمكن تصنيفها ضمن نماذج تاريخيّة ومعاصرة.

فصلح الحديبيّة، وصلح الإمام الحسن (عليه السلام) مع الطواغيت، وكذلك التعاون المرحلي للإمام عليّ (عليه السلام) مع الخلفاء، وتعامل سائر الأئمّة مع الحكّام الظلمة، تُعدّ مصاديق للتفاوض والمرونة البطوليّة ضمن إطار المقاومة. فقد حافظوا خلالها على الخطوط الحمراء العقائديّة، واستثمروا فترات الهدوء لتعزيز قوّة المجتمع الإسلامي، والاستفادة من الأجواء الجديدة لنشر معارف أهل البيت (عليهم السلام)، دون الاعتراف بشرعيّة الحاكم الجائر.

أمّا نماذج التفاوض ظلّ التسوية أو الاستسلام في العصر الحديث، فتشمل اتّفاقيّة تركمانچاي، ونظام الامتيازات القضائيّة (كابيتولاسيون) في العهد القاجاري والعهد البهلوي، واتّفاقيّة كامب ديفيد التي وقّعتها الحكومة المصريّة. ففي اتّفاقيّة تركمانچاي

المُهينة، التي أُبرمت بين الدولة القاجاريّة وروسيا بعد الهزيمة العسكريّة، دون الحفاظ على مصالح إيران الستراتيجيّة، تمّ التنازل عن مساحاتٍ واسعة من الأراضي، كما وافقت الدولة على الامتيازات القضائيّة القنصليّة، مما أدّى إلى تدمير كرامة إيران وعزّتها.

وفي اتفاقية كامب ديفيد، وبعد موافقة أنور السادات على شروط إسرائيل، تمّ قبول مطالبها المفرِطة بدلاً من استعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، مما شكّل خيانةً عظمى لقضيّة فلسطين.

وفيما يخصّ مفاوضات الاتّفاق النووي (برجام)، فلو كان قد تمّ الالتزام الدقيق بالشروط التسعة التي حدّدها قائد الثورة الإسلاميّة، لكانت هذه المفاوضات مثالاً مكتملاً على التفاوض في ظلّ المقاومة في السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

لقد بدأت هذه المفاوضات عام ٢٠١٥ كوسيلةٍ لرفع العقوبات، والحفاظ على القدرات النوويّة الستراتيجيّة، وإبطال سيناريو الحرب؛ إلّا أنّ عدم الالتزام بالشروط التي أكّد عليها قائد الثورة، وضعف الضمانات، حال دون تحقيق أهداف إيران، وفرض تكاليف قاسية على البلاد.

المفاوضات المباشرة مع أمريكا تحت ضغط الغرب:

استنادًا إلى ما سبق، فإنّ المفاوضات المباشرة مع الولايات المتّحدة تحت ضغط الغرب، يمكن أن تُعدُّ -من منظورٍ ستراتيجي- مثالاً على "التفاوض غير المشروع" أو "التفاوض في ظلّ التسوية"، وقد تُهدّد الأمن القومي، خصوصاً إذا توافرت عدّة خصائص في آنٍ واحد:

١. الظروف غير المتكافئة

عندما تبدأ المفاوضات لا على أساس التوازن أو على الأقلّ الردع المتبادل، بل تحت ضغطٍ عسكري أو اقتصادي أو إعلامي شديد من العدو، فإنّ الطرف الإيراني يدخل عمليّاً في "موضع الانفعال". وفي هذه الحالة، يتحوّل الحوار من أداةٍ لإدارة التهديد إلى اتّفاقٍ أُحادي الجانب ومفروضٍ بالقوّة. ولهذا السبب، عبّر قائد الثورة مراراً عن رفضه للمفاوضات من موقع الضعف، قائلاً:

"الطريق الوحيد أمام الشعب الإيراني هو أن يُصبح قويّاً. يجب أن نسعى لنكون أقوياء؛ فنحن لا نخاف من التفاوض... ولكن ليس من موقع الضعف، بل من موقع القوّة، ومن موقع الاقتدار"[١].

١. بيانات آية الله السيّد علي الخامنئي في خطبة صلاة الجمعة بطهران، بتاريخ ٢٧ دي ١٣٩٨هـ.ش / ١٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠م؛ https://khl.ink/f/٤٤٦٩٥.

٢. هدف الطرف المقابل: نزع القدرات أو تقييدها

في إطار الستراتيجيّة الأمريكيّة، غالباً ما يُستخدم التفاوض الإجباري كوسيلة لـ"تقييد" أو "نزع القوّة" من الطرف المقابل. فعندما تدفع أمريكا -تحت ضغطٍ آني أو عمليّاتٍ نفسيّة- الجمهوريّة الإسلاميّة إلى مفاوضاتٍ مباشرة ومتسرّعة، فإنّ الهدف الأساسي يكون تقليص أو إنهاء القدرات الأساسيّة (كالقدرات الدفاعيّة، والنفوذ الإقليمي، أو البرنامج النووي السلمي)، وليس حلّ النزاعات الحقيقيّة.

وقد أشار قائد الثورة إلى النوايا الحقيقيّة لأمريكا من وراء التفاوض، قائلاً:

"ما الذي يحلّ مشكلتنا مع أمريكا؟ أن نعطيها الجزية؟! وليس مرّةً واحدة؟! الأمريكيّون لا يرضون بجزيةٍ واحدة؛ اليوم نعطيهم جزية، غدًا يطلبون جزيةً أخرى، وبعد غدٍ يطلبون جزيةً ثالثة. اليوم يقولون: أوقفوا تخصيب اليورانيوم بنسبة عشرين بالمئة، ثمّ يقولون أوقفوا التخصيب بنسبة خمسة بالمئة، ثمّ يقولون أزيلوا البرنامج النووي بالكامل، ثمّ يقولون غيّروا الدستور، ثمّ يقولون ألغوا مجلس صيانة الدستور! الأمريكيّون يأخذون الجزية. إذا أردتم حلّ مشكلتكم مع أمريكا، فعليكم أن تفعلوا ذلك؛ أن تعطوا الجزية باستمرار.

أمريكا تريد منكم أن تحبسوا أنفسكم خلف حدودكم، أن تُفرغوا أيديكم، أن تُوقفوا صناعاتكم الدفاعيّة. أيّ إيراني غيور يقبل أن يدفع مثل هذه الجزية؟[1]"

٣. الوسائل الدعائيّة للعدوّ في سياق التفاوض

إنّ المشاركة غير المرغوب فيها أو المفروضة على طاولة التفاوض المباشر يمنح واشنطن فرصةً لتصوير ذلك على أنّه "تغييرٌ في الموقف" أو "اعترافٌ بهزيمة المقاومة". يُروَّج هذا الخطاب في شبكة حلفاء أمريكا وإلى الرأي العام العالَمي، بهدف التشكيك في شرعيّة ستراتيجيّة المقاومة.

٤. غياب الضمانات الكافية لتنفيذ الالتزامات

لا ريب أنّ التفاوض دون وجود ضماناتٍ كافية لتنفيذ الالتزامات والتعهّدات يُعدّ أمراً بالغ الضرر والخطورة. فالتجارب التاريخيّة المتعدّدة تُثبت أنّ الولايات المتّحدة لا تلتزم بتعهّداتها دائماً. وقد أشار قائد الثورة الإسلاميّة إلى هذه الحقيقة، مستعرِضاً سجلّ نقض التعهدات الأمريكيّة، ومخاطباً مؤيّدي التفاوض بقوله:

١. آية الله السيّد علي الخامنئي، بياناته في لقائه مع التعبويّين (البسيج)، بتاريخ ٥ آذر ١٤٠١هـ.ش / ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٢م؛ https://khl.ink/f/٥١٤١٨.

"كيف تُحلّ المشكلة مع أمريكا؟ هل تُحلّ بالجلوس والتفاوض وأخذ التعهّدات منها؟ هل نجلس مع أمريكا، ونأخذ منها تعهّداً بأن تفعل كذا وكذا، أو تمتنع عن فعل كذا وكذا، فتنحلّ المشكلة؟ في قضيّة بيان الجزائر، بشأن تحرير الرهائن عام ١٩٨٠، جلستم وتحدّثتم مع أمريكا... عِبر الجزائر، ومن دون مواجهة مباشرة... تمّ توقيع اتفاق، وأُخذت تعهّدات متعدّدة: أن تُفرجوا عن ثرواتنا، أن ترفعوا العقوبات عنّا، أن لا تتدخّلوا في شؤوننا الداخليّة، ونحن من جهتنا نُفرج عن الرهائن. أفرجنا عن الرهائن، فهل التزمت أمريكا بتلك التعهّدات؟ هل رفعت العقوبات؟ هل أعادت لنا الأموال المجمّدة؟ لا! أمريكا لا تلتزم بتعهّداتها... وفي الاتّفاق النووي (برجام)، قالوا: إذا خفّضتم نشاطكم النووي الصناعي إلى هذا الحدّ -لم يجرؤوا على قول الإيقاف الكامل- فإنّنا سنقوم بكذا وكذا، سنرفع العقوبات، سنفعل هذا وذاك؛ فهل فعلوا؟ لم يفعلوا. التفاوض لا يحلّ مشكلتنا مع أمريكا"[١].

وبناءً عليه، فإنّ التفاوض المباشر مع أمريكا، في ظلّ الضغوط وغياب توازن القوّة، يتحوّل عمليّاً من أداةٍ

١. آية الله السيّد علي الخامنئي، بياناته في لقائه مع التعبويّين (البسيج)، بتاريخ ٥ آذر ١٤٠١هـ.ش / ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٢م؛ https://khl.ink/f/٥١٤١٨.

مقاومة إلى أداةِ سيطرةٍ للعدوّ على إيران.

والنتيجة ليست ردعاً، بل تبعيّة وضعفٍ أكبر؛ وهذا بالضبط ما يُسمّى في أدبيّات المقاومة بـ"التفاوض في ظلّ التسوية أو الاستسلام".

الاستنتاج

إنّ النقد العِلمي القائم على الاستدلال في موضوع "تكلفة المقاومة"، يُثبتُ أنّ تكاليف المقاومة، بخلاف تكاليف التسوية أو التبعيّة، ليست دليلاً على عدم الكفاءة، بل هي بمثابة تأمينٌ لمستقبلٍ سياسي وأمني لدولةٍ مستقلّةٍ وحُرّة، ولها طبيعةٌ استثماريّة وردعيّة. وهذه الاستثمارات، على المدى الطويل، تُسهم في منع حدوث خسائر أكبر، مثل فقدان الاستقلال، أو تقسيم الأراضي، أو فرض إرادة القوى الأجنبيّة.

لقد أثبتت التجارب، مثل تجربة أفغانستان، وسوريا، والعراق، وبعض الأحداث التاريخيّة الأخرى، بوضوح أنّ التخلّي عن المقاومة والاستسلام للضغوط لا يجلب أمناً مستداماً، بل يُدمّر الأمن القائم ويدفع بالبلاد نحو الانهيار.

إن "تكاليف المقاومة"، بخلاف "تكاليف التسوية

والتبعيّة"، التي غالبًا ما تُضعف استقلال الدولة وموقعها الجيوسياسي بشكلٍ تدريجي وخفيّ، هي تكاليف واضحة، قابلة للقياس، وفي النهاية تكون ضماناً للسيادة الوطنيّة والاستقرار المستدام. فالمقاومة ليست خياراً انتقائيّاً، بل ضرورة ستراتيجيّة في عالَمٍ مليءٍ بالتحدّيات.

وبعبارةٍ أخرى، في عالَم اليوم، الذي تشتدّ فيه المنافسة الأمنيّة بين الفاعلين الإقليميّين والدوليّين، فإنّ عدم دفع تكلفة المقاومة يعني وضع الأمن الوطني تحت رحمة إرادة الآخرين؛ وهذا هو الخيار الأكثر تكلفةً على الإطلاق.